الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية..

70 عامًا في طاعة الله وخدمة الإنسان

چيهان عيد

البداية

... في عام 1950 كانت بدايات العمل للهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، والتي نشطت في مجال العمل مع المجتمعات المحلية الفقيرة وتقديم نموذج تنموي يجسد العدل والمساواة بين البشر، ويؤكد متانة النسيج الإسلامي والمسيحي المصري. وأبرزت الهيئة من خلال عملها مسؤولية المنظمات التطوعية ودورها كمنظمات تعبر عن مصالح المواطنين، وتعمل على تنمية الطاقات البشرية، باعتبارها الدعامة المحورية الأساسية لإحداث التحولات والتعبير عن المجتمع. واعتبرت الهيئة نفسها منذ اللحظات الأولى شريكًا كاملًا مع العديد من المؤسسات الوطنية الرسمية والتطوعية من أجل الإنسان وأخذت لها شعار «في طاعة الله وخدمة الإنسان» وتأهلت منذ نشأتها لتلعب دورًا رياديًا في مرات عديدة في قيادة مسيرة المجتمع المدني في مصر.

المؤسس

تخرج صموئيل حبيب من كلية اللاهوت الإنجيلية في مايو 1950، وبعدها تم تعيينه في الكنيسة المشيخية في سوهاج، ولكنه طلب إجازة لمدة ستة أشهر ثم ستة أشهر أخرى وأعرب عن ذلك في كتاباته قائلًا: «كنت أرغب في استكمال دراستي بالجامعة الأمريكية، وكنت أرغب في العمل في مجال النشر والعمل العام وليس في رعاية كنيسة». وقد تم تعينه في المرحلة اللاحقة في وظيفة سكرتير للنشر المسيحي في مصر والسودان كان ذلك في عام1950.

كان صموئيل حبيب قد تدرب في صيف 1948 – 1949 في الكنائس في بعض القرى بغرض التدريب والوعظ وكانت «دافيدا فني» وقتها، وهي مُرسَلة من الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة تشغل وظيفتها كمسؤولة

عن قسم النشر، وكانت قد بادرت منذ عام 1950 بدعم من "فرانك لوباخ"، وهو من مجلس كنائس المسيح القومي بأمريكا، في البدء بحركة تعليم الأميين في مصر، وظلت حتى عام 1952 تعمل في هذه الحركة ولكن لم تستطع تحقيق شيء، فقد توسعت جدًا في رؤيتها فهي كانت ترغب في نشر برنامج تعليم الأميين في كل مصر.

وفي عام 1952 أبلغ فرانك لوباج دافيدا فني إما أن تنجح أو تتوقف عن هذا العمل؛ فكل التقارير تؤكد عدم إحراز أي تقدم، ومع إصرار دافيدا فني وتلهفها، وهي التي وُلِدت لأبوين مُرسَلين بمصر لعمل شيء لخدمة المصريين، فقد قامت وبمساعدة من القس صموئيل حبيب بتعديل توجهها نحو التركيز بعمل حملة لتعليم الأميين في مجتمع واحد فقط ولكي تتعرف عن قرب على رغبات الناس وتتمكن من الوقوف على تفاصيل هذه التجربة.

التأسيس

طلبت دافيدا فني من القس صموئيل حبيب أن يساعدها في الترتيب لزيارة بعض القرى لاختيار إحداها للقيام بتجربة مكافحة الأمية بها، وبعد الكتابة للكنائس في عدة جهات لم تتلقّ دافيدا فني إلا ردًا وحيدًا من قرية حرز بأبو قرقاص محافظة المنيا من القس منيس عبد النور، راعي الكنيسة الإنجيلية بهذه القرية وعليه ذهبت دافيدا فني مع الدكتور القس صموئيل حبيب لهذه القرية ومكثا بها لمدة شهرين. وهناك رأت عن قرب واقع القرية، حيث الفقر والبؤس وظروف عيش قاسية، وتقول: «وهناك عملنا عملًا شاقًا، وكنا نزور البيوت بيتًا بيتًا والمدهش أننا كنا نراهم يبتسمون رغم حالة البؤس التي يعيشونها، وبدأنا نطرح كل أنواع التساؤلات لفهم ما يحدث في تلك القرية».

في عام 1954 تم افتتاح مقر العمل الرسمي في محافظة المنيا، وكان عبارة عن شقة في دور أرضي في شارع ابن خصيب تتكون من ثلاث غرف ومنور، وكانت الغرف تُستَخدَم مكاتب للعمل، والمنور كان جراج للسيارة الوحيدة التي كانت تمتلكها الهيئة وقتها، وأطلق عليها اسم «دار مكافحة الأمية»، وأصبح العمل أكثر تنظيمًا وتوسع العمل ووصل إلى قرية دير أبو حنس شرق ملوي محافظة المنيا، وكان القس صمويل حبيب في هذا الوقت يشغل منصب رئيس برنامج النشر ومكافحة الأمية، وكان عدد الموظفين وقتها 14 موظفًا يعملون كل الوقت، وتم اختيارهم جميعا من خارج القرية. وبدأت الهيئة في 1955 في اختيار قيادات متطوعة من هذه القرى التي تعمل معها. وكانت أول قرية يتم فيها اختيار القيادات المتطوعة هي قرية دير أبو حنس وكانت الفكرة أنه في حالة انتهاء عمل الموظفين يكون المتطوعون هم البديل للقيام بالعمل، وقامت الهيئة بتدريبهم من خلال الخبرة الفعلية وحصر وتناول مشكلات القيادة فقد قام القس صموئيل حبيب بتأليف كتاب عن فن تدريب القيادات.

عام 1954 كانت أول مرة يتم فيها توظيف شابات؛ فقد تم تعيين موظفتين في فريق دير أبو حنس. وفي هذه المرحلة المبكرة، كانت هذه الخطوة سببًا مباشرًا في جلب كثير من المشكلات الخاصة بتقاليد وثقافة القرية، وخاصة بعد طرح قضايا المرأة ودورها للحوار العام. وقام فريق العمل بتناول العديد من القضايا المسكوت عنها وبدأوا بالفعل الحملة ضد ختان الإناث والزواج المبكر.

انطلاق مجلة رسالة النور

بدأت رسالة النور في يوليو 1956 وهو تاريخ صدور أول عدد من مجلة رسالة النور، وكانت تُعتَبَر منبرًا إخباريًا للإعلام عن عمل الهيئة.

الإشهار

سُجِّلت الهيئة في وزارة الشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1960 برقم 1429 بالقاهرة تحت اسم الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وأصبح الدكتور القس لبيب مشرقي هو أول رئيس لمجلس إدارتها، ثم انتقلت هذه المسؤولية إلى الدكتور القس فايز فارس، ثم الأستاذة الدكتورة مرفت أخنوخ «الرئيس الحالي»، وراعت الهيئة في كل مرة كانت تختار فيه مجلس الإدارة أن يتم تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 35 ٪، وأن يتم اختيار الأعضاء ممن لديهم القيم التي تؤمن بها الهيئة من قيادات ومفكرين ورجال وسيدات أعمال وأساتذة الجامعات وقانونين، وكانوا يعملون كمتطوعين طوال فترة تواجدهم بمجلس الإدارة، وكان يتم اختيارهم من بين أعضاء الجمعية العمومية للهيئة وكان من أهم أدوار هذه المجالس هو اختيار وتعيين مدير عام الهيئة ومراجعة الخطط والموازنات وإقرارها.

التوسُّع في البرامج وأساليب العمل

مرحله المشاركة هي المرحلة الأولى التي حددت

كثيرًا من الملامح الأساسية لعمل الهيئة في المجتمعات المحلية، ومن خلالها تبنّت الهيئة ونفذت أساليب عمل مجتمعيه تتسم بالتنظيم المجتمعي والتفاعل الإيجابي وتعزيز فرص المشاركة المجتمعية للجميع دون تمييز أو إقصاء لفئه من فئات المجتمع المختلفة، ومن أهم هذه الأساليب هو تشكيل لجان تنمية المجتمع المحلي من خلال تشكيل لجان مجتمعية تقود العمل إلى جانب فريق العمل. وكان يتم اختيار هذه القيادات بطريقة تضمن تمثيل كافة الأسر ومختلف المناطق والمجتمع، ويشكل ذلك مقدمة لما كان يُعرف بتنمية المجتمع المحلي بالمشاركة ابتداءً من عام 1983، والاهتمام بالعملية التنموية إلى جانب البرامج المتخصصة الملائمة للمجتمع والتجاوب مع احتياجاته وأولوياته، وكان العمل يتم بداية من الثمانينات من خلال فريق يقوده موظف يتم تعينه في منصب رئيس للفريق، مع وجود مجموعة من رؤساء البرامج المتخصصة في مجال التعليم والصحة والزراعة والتنمية الاقتصادية وغيرها من البرامج، والتي كانت تُقدّم بدعم فريق التنمية المحلية ومتابعة الإنجازات في مختلف هذه المجالات.

بدأت الهيئة بمحاولات لتنظيم المجتمع المحلي مع بداية الثمانينات والتركيز على ضرورة زيادة أدوار القيادات المحلية إلى أن تم اعتماد استراتيجيات العمل المستخدمة في تنظيم المجتمع المحلي في عام 1983 وكان كل مجتمع تعمل به الهيئة يمر بمراحل ثلاث تبدأ بمرحلة المشاركة والتي كانت تستغرق فترة تتراوح من ثلاثة إلى خمس سنوات وكان يقود العمل في هذه المرحلة فريق من العاملين بالهيئة من خلال تواجدهم المستمر في المجتمع المحلي والمعيشة الكاملة معهم. وبعد انتهاء مدة العمل بنظام المشاركة، يتحول هذا المجتمع ليعمل بنظام المتابعة والتي كانت تعني أن القيادات المحلية قد يتم تجهيزها لتقود العمل مع تقديم معاونة العاملين بالهيئة على فترات من خلال زيارات كل أسبوع أو أسبوعين، لمتابعة عمل القيادات المتطوعة وتقديم العون لهم.

وفي بداية هذه المرحلة كان في استطاعة الهيئة أن تعمل مع سبعة مجتمعات محلية، أربعة في محافظة المنيا وأسيوط، وثلاثة في القاهرة الكبرى بنظام العمل بالمشاركة في نفس الوقت. وبعد أن يتم تحويل بعض هذه المجتمعات إلى مرحلة المتابعة تكون الهيئة قد قامت بدراسة وتجهيز مجموعة أخرى من المجتمعات لتنضم للعمل بنظام المشاركة. وكانت الفترة من بداية الثمانينات هي مرحلة التوسع لعمل الهيئة بمحافظة القاهرة الكبرى في المجتمعات الفقيرة مثل مجتمعات تجميع القمامة وفرزها، ومنها عزبة النخل بالقليوبية والمعتمدية بالجيزة، أو بعض المجتمعات العشوائية، مثل حكر السكاكيني وحكر هاشم بمنطقة الشرابية ثم العسال والزاوية الحمراء ثم العديد من المجتمعات المثيلة. واستجابت الهيئة إلى طلبات للعمل في محافظة الإسكندرية، وبدأت الهيئة بالعمل في منطقة الرأس السوداء وفي مرحلة لاحقة عملت الهيئة في الحضرة وسيدي بشر ثم عملت في منطقة العامرية وأبو المطامير وعزبة حارث في البحيرة.

اهتمت الهيئة بدراسة المستقبل وذلك لقدرتها على التنبؤ به، واستعانت أيضًا بما لديها من معلومات وخبرات وكوادر ولا سيما الإمساك بالخبرات والمعلومات الميدانية والتي تواكبت مع أحدث الإنجازات؛ فقد كانت الإدارة بالهيئة مهتمة بدرجة عالية في هذه الفترة من رصد المعلومات والخبرات لدى الموظفين، ولا سيما الذين يعملون في المجتمعات المحلية جنبًا إلى جانب مع آراء الخبراء والعلماء والتعرف على خبرات الآخرين، ومع أن الهيئة كانت تدرك أن الإمساك بالمستقبل أمر صعب، إلا أن الفرص التي أتاحها نموذج تنمية المجتمع المحلي بالمشاركة أدى إلى رصد الخبرات المتعلقة بكيف يحدث التغير في المجتمع، وفي الواقع العملي أيضًا توثيق ماذا حدث، وكيف حدث، كان وسيلة مهمة للتعرف على ما حدث بالفعل في الواقع، وليس ما حدث من وجهة نظر العاملين، وساهم هذا الحوار كثيرًا في تشكيل وعي الموظفين والإلمام بما كان يجري وبطريقة مشوقة، وأثمر هذا النموذج عن ظهور العديد من القيادات بالهيئة وعن تطوير كبير للعمل وعن احترام متزايد من ناحية المجتمع والمسؤولين لعمل الهيئة.

الدعم المؤسسي واستخدام المداخل الحقوقية للتنمية

تُعتبَر هذه الفترة من أهم الفترات لصعود دور المجتمع المدني في مصر، وظهور العديد من الجمعيات والمنظمات الجديدة؛ فقد أشارت العديد من الدراسات إلى ضرورة أن يتم تطوير القطاع الثالث، وأشارت إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في التوجه نحو المزيد من الديمقراطية، وإحداث نوع من التوازن بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مرحلة التحول الاقتصادي، وتيسير مشاركة المواطنين في ظل مركزية الدولة. كما أشارت بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أنه وفي هذه الفترة تم إشهار المزيد من الجمعيات وتسجيل العديد من الشركات المدنية، كما ظهرت في هذه الفترة نوعية جديدة من الجمعيات الأهلية التي تتبع شركات القطاع الخاص ورجال الأعمال، وزاد نشاط النقابات. وفي نفس هذه الحقبة تزايدت ظاهرة الأصولية الدينية ولاقت بعض النجاح في الشارع السياسي وانعكس ذلك بالطبع على ما يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية في مصر وفي الشأن العام. واستمر التزايد في إشهار العديد من الجمعيات الأهلية في هذه الفترة، وتنوعت مجالات عملها إلى جانب محاولات جادة لاحتراف البعض منها في مجال التنمية، إلى جانب تزايد نشاط المنظمات الحقوقية والمنظمات المتخصصة في شئون المرأة والنوع الاجتماعي وغيرها، كما نشطت العديد من التحالفات والشبكات وازدادت دائرة التفاعل بين المنظمات المصرية والأخرى من العالم. تزايدت تلك التفاعلات مع ظهور ثورة الاتصالات وقيام العديد من المنظمات الدولية بتسجيل فروع لها في مصر، وبسبب استضافة مصر ومشاركتها في العديد من المؤتمرات الدولية مثل استضافتها لمؤتمر الصحة والسكان 1994 ومشاركتها في مؤتمرات التنمية الاجتماعية 1995 والتنمية المستدامة والبيئة والمرأة في بكين، وتزامن ذلك مع افتتاح مركز خدمات المنظمات غير الحكومية عام 2000 في مصر كمشروع ضخم تم تمويله من المعونة الأمريكية، والذي قام بالدعوة للعديد من المؤتمرات التي اهتمت بالدور المتوقع للمنظمات غير الحكومية وأهمية مساهمتها في رسم مستقبل مصر.

وظهرت في بداية الألفية الثانية العديد من المصطلحات الجديدة المرتبطة بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان، وتم طرح الكثير من الأفكار الجديدة والمبتكرة للتنمية مثل المدخل الحقوقي للتنمية والبناء المؤسسي والتطوير الإداري لمنظمات المجتمع المدني لتحسين أدائها وفاعليتها في قضايا الشأن العام، ومن ثم تم زيادة التمويل للعمل في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي كانت تقوم به المنظمات غير الحكومية.

ووجدت الهيئة نفسها مع غيرها من المنظمات غير الحكومية فرصةً لأن تلعب أدوارًا مهمة في مجال النشاط الاقتصادي والاجتماعي والحقوقي من أجل دعم الفئات الفقيرة، ولا سيما في ظل ما ترتب من زيادة معاناتهم في مرحلة الإصلاح الاقتصادي. وتوسعت الهيئة في برامج الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ونشطت في مجال تقديم الخدمات الصحية والتأهيل الحرفي والتنمية الزراعية وقامت -إلى جانب بعض المنظمات غير الحكومية- بلعب أدوار عديده في القضايا المتعلقة بالشأن العام ومناقشة السياسات العامة. وشهدت هذه الفترة أيضًا التوسع والتنوع في وحدات الهيئة فقد أنشئ كيان خاصة بالتنمية الثقافية ومناقشة قضايا العيش المشترك والمواطنة من خلال منتدى حوار الثقافات، إلى جانب قطاع للتمويل المتناهي الصغر لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والتمكين الاقتصادي للفئات المستهدفة.

وتعمل الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، منذ بداية خدمتها في خمسينيات القرن الماضي، وحتى يومنا هذا، على تحسين نوعية الحياة للمواطن الفقير والمهمش، أيًا كان وفي أي مكان، وأيضًا التركيز على المجموعات الأكثر عرضةً مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال.

ولكي تستطيع الهيئة تحقيق رسالتها على أرض الواقع، فإنها تعمل من خلال آليات ونماذج تستهدف بناء المجتمعات والمؤسسات والأفراد الفقراء، ليكونوا أكثر متانةً ومرونةً ويتم زيادة جاهزيتهم وتعزيز تماسكهم، ويتمكنوا من تطوير آليات فاعلة تساهم في الصمود والمتانة المجتمعية لمواجهة المخاطر والتهديدات والتغيرات الحالية والمحتملة في كافة النواحي.

كما تستمر الهيئة في إقامة شراكة كاملة مع مؤسسات الدولة في كافة قطاعاتها؛ سواء القطاع الحكومي أو قطاع المجتمع المدني أو القطاع الخاص والمراكز البحثية والإعلام، من أجل تعظيم الأثر والعائد على الفئات المستهدفة.